

قضية الصحراء بين مقاومة الاحتلال الإسباني والبحث عن حل النزاع

سفيان جرضان،

باحث في الأداء السياسي والدستوري،

جامعة محمد الخامس الرباط.

ملخص

تسعى هذه الورقة إلى التحقيب لإرصهاصات بروز مشكل الصحراء وتنطلق من جرد مختلف الأحداث والوقائع التي تعاقبت على هذا النزاع، منذ ارتباطه باستكمال الوحدة الترابية أمام المستعمر الإسباني إلى لحظة بروز مابات ينعى "بالبوليساريو"، إذ تحتاج في كون مغربية الصحراء تعود إلى حجج ظلت ثابتة على مر الأزمان وارتبطت في شمولياتها بحجج قانونية وسياسية واجتماعية وتاريخية، بالموازاة مع ذلك تركز أيضا على المسار الذي قطعه الملف منذ دخوله لمنظمة الوحدة الإفريقية وتعرقل مسلسل المفاوضات إلى لحظة تبني الأمم المتحدة الملف واستئناف مسار البحث عن حل للتسوية.

الكلمات المفتاحية: الصحراء المغربية، الاحتلال الإسباني، منظمة الوحدة

الإفريقية، الأمم المتحدة.

Abstract

This paper seeks to shed light on the emergence of the desert problem. Meanwhile, it starts from an inventory of the various events and incidents that followed this conflict, from its connection to the completion of the territorial integrity of the Spanish colonizer to the moment of the emergence of what was described as the "Polisario". As it argues that the Sahara is Moroccan, it goes back to arguments that have remained constant over time and were linked in their comprehensiveness to legal, political, social and historical arguments.

In parallel, however, it also focuses on the path that the file has taken since it entered the Organization of African Unity, and obstructs the series of negotiations until the moment the United Nations adopts the file and resumes the search for a settlement solution

Keywords: Moroccan desert, Spanish occupation, Organization of African unity, United nations.

مقدمة

نشأ نزاع الصحراء بشكل ضمني لحظة احتلال إسبانيا للمنطقة، ويعود نشوء هذا الخلاف بشكل كبير إلى الهيمنة الغربية واستراتيجياتها المرتبطة بالسيطرة والاستحواذ على جزء مهم من أراضي دول العالم الثالث تحت ذريعة الحماية والاستعمار بغية استغلال الثروات والامتيازات التي تظفر بها، هكذا كان للاستعمار الفرنسي والإسباني دور مركزي في المنطقة، إذ لا يمكن تتبع الجذور التاريخية للمشكلة بمعزل عن استحضار البعد التاريخي، حيث تشكل سنة 1884 بداية احتلال المنطقة من طرف القوات الإسبانية وذلك بدخولها إلى ساحل وادي الذهب، ويميز بعض المؤرخين احتلال إسبانيا للإقليم بين ثلاث مراحل:

"الأولى: تحصر الاحتلال في منطقة وادي الذهب في فترة 1884 و 1900؛

الثانية: تتميز برسم الحدود مع فرنسا بواسطة اتفاقيات أهمها اتفاقية باريس، وتمتد من 1900 إلى 1912؛

الثالثة: فإنها المرحلة التي بسطت فيها إسبانيا نفوذها على كامل الأقاليم الجنوبية، امتدت من 1912 إلى 1956، وأهم ما يميز هذه المرحلة هو التوسع الفرنسي على حساب جنوب المغرب وجنوب الجزائر وموريتانيا ومناطق أخرى، ففي هذه الأثناء استغلت إسبانيا معاهدتها مع فرنسا ومعارك المغاربة مع المحتل الفرنسي التي امتدت ما بين 1923 و 1934 حتى وصلت إلى مدينة السمارة في 17 أبريل سنة 1934 ثم مدينة إيفني، لتبسط نفوها على كامل تراب جنوب المغرب سنة 1956"¹.

¹ - عبد النبي مصطفى، إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2013-2014 ص 25.

كثيرة هي العوامل والأسباب التي كانت وراء بروز مشكل الصحراء، ولئن كان للاستعمار الإسباني دور محوري في النصف الثاني من القرن الماضي، فإننا عندما نقف بالتفصيل مع المشكل من زوايا أخرى نجدته يتصل في عمقه بأسباب عدة، لذلك نروم من خلال هذا المقال تسليط الضوء على كافة الجوانب التي ساهمت في توسيع دائرة النزاع منذ الاحتلال الإسباني -مع إبراز المراحل التي قطعها للبحث عن حل للتسوية- إلى يومنا هذا.

أولاً: ارتباط القضية بداية بتحرير التراب الوطني

حينما نتحدث عن ارتباط القضية بتحرير كامل للتراب الوطني نشير إلى أن المغرب وإن حصل على استقلاله سنة 1956، فإن الأقاليم الجنوبية ظلت خاضعة للاستعمار الإسباني إلى حدود سنة 1975، وطيلة الفترة بين الزمنين بذل الإسبان كل الجهود لفك مظاهر الارتباط بين المغرب وأقاليمه الجنوبية، ولما كانت هذه الجهود بالذات جوهرًا متميزًا للسياسة الإسبانية، استتبعها إعلان الساقية الحمراء ووادي الذهب مقاطعتين إسبانيتين بإدارة حاكم عام تابع لرئاسة الحكومة في مدريد وحاكم عسكري تابع لقيادة جزر الكناري العسكري وذلك وفق المرسوم الصادر 10 يناير 1958، ومنذ ذلك الحين بدأت خصوصية الأقاليم الجنوبية تتشكل على قاعدة العلاقة الثنائية (إسبانية الأقاليم الجنوبية للمملكة) وتنمو معها سياسة جديدة، ففي عام 1960 جرى خلالها تشكيل مجلس الأربعين أو آية الأربعين كهيئة تمثيلية للسكان تضم زعماء القبائل وتتمتع بسلطة ونفوذ على مجموع السكان، وتناقش أمورهم مع سلطات الاحتلال، وفي 19 أبريل 1961 ستصدر الحكومة الإسبانية وثيقة تعتبر الصحراء جزءًا من إسبانيا (الساقية الحمراء ووادي الذهب مقاطعتان إسبانيتان والعيون عاصمة للصحراء)¹.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل استمر لدرجة قررت إسبانيا تطوير المجتمع الصحراوي من خلال إدماج ممثليه في البرلمان الإسباني، ففي انتخابات الجماعة التي جرت سنة 1971 انتخب خطري ولد سعيد جماني رئيسًا وبابا ولد أحمد نائبًا للرئيس، كما انتخب ستة نواب لعضوية الكورتيس كل من أصيلة ولد عبيدة، خطري ولد سعيد

¹ - علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، الطبعة الأولى بيروت لبنان 1980، أنظر 132-133-134.

ولد الجماني و جولي ولد النن عن قبيلة الرقيبات، ثم أحمد ولد ابراهيم ولد البشير عن قبيلة أزرقين، والسويلم وأحمد الإبراهيمي و بابا ولد حنا عن قبيلة أولاد الدلايم. استمرت عضوية هؤلاء النواب الستة لغاية عام 1975، حيث التحقوا بالمغرب، ومنهم من أصبح عضوا في البرلمان المغربي¹.

وفي خضم هذه الأحداث لم يقف جيش التحرير وباقي القوى الوطنية وعلى رأسها الملك مكتوفي الأيدي، وإنما قاوموا خطط الاحتلال الإسباني. فأول ما قام به جيش التحرير لمواجهة تحالف الجيشين الاستعماريين الإسباني والفرنسي، هو القيام بتعزيزات عسكرية لمواقع ومقطعاته على الحدود الفاصلة بين الجنوب المحتل والشمال المستقل، وقد كان لأبناء الصحراء دور مهم، حيث كانوا أول من يلتحق بمراكز التدريب، وقد ظل جيش التحرير بالأقاليم الجنوبية خاضعا على مستوى التنظيم لقياداته الوطنية، ليحقق ويساهم في تحقيق مجموعة من الانتصارات ضد الجيش الإسباني، وكان آخر هجوم له سنة 1958 في معركة "إيكوفيون"².

وبالموازاة مع الأدوار التي قام بها الملك وجيش التحرير بالأقاليم الجنوبية، أفرزت لنا السنوات الأولى من الستينيات ثلاثة أمور: أولها، بداية صراع مغربي إسباني حول الصحراء يدور في أروقة الأمم المتحدة حينما وفي عواصم البلدين حينما آخر، وثانيها، بداية سياسة إسبانية محلية قوامها تركيز قوة ذاتية طيعة في يد الحاكم العسكري وتستخدم كغطية لاستمرار السيطرة، وأخيرا جمود النضال السياسي بالمناطق الجنوبية نتيجة تصفية جيش التحرير وقطع العلاقات مع القوى السياسية المغربية³.

والملاحظ على هذه التطورات أن المغرب ذهب على إثرها نحو تصعيد موقفه إزاء إسبانيا بغية استكمال وحدته الترابية، خاصة بعد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أقر بأن الصحراء لم تكن أرضا بلا سيادة كما تدعي إسبانيا أثناء استعمارها، بل كانت هناك روابط البيعة بين سلطان المغرب وقبائل الصحراء، ورافق هذا

¹ - علي الشامي، نفس المرجع، ص 138.

² - محمد بن سعيد آيت يدر، هكذا تكلم محمد بن سعيد... الجزء الأول، منشورات مركز محمد بن سعيد آيت يدر للأبحاث والدراسات، الطبعة الأولى 2018، ص 129.

³ - علي الشامي، مرجع سابق، ص 134.

الرأي الذي أجم التحرك الإسباني بالإعلان عن تنظيم المسيرة الخضراء لاستعادة الصحراء، الشيء الذي أدى إلى انحياز قيادة الجمعية العامة ونواب الكورتيس إلى جانب المغرب، ثم توج الأمر بتوقيع اتفاقية مدريد 14 نونبر 1975 بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا التي أسفرت عن انسحاب الاحتلال الإسباني من الصحراء المغربية. تعطينا الأحداث السابقة فكرة قاطعة هي أن مشكل الصحراء في البداية أخذ صبغة استكمال الوحدة الترابية للمغرب ليس إلا، غير أن المنعطف الذي حصل بعد هذه السنوات رسم مسار آخر لهذه القضية نزح بها نحو منزع أزمة جديدة ساهمت في تشكيلها عوامل متعددة.

ثانيا: عوامل حاسمة في بروز نزاع مفتعل

تأخذنا العلاقة بين جيش التحرير بالأقاليم الجنوبية وباقي القوى الوطنية وعلى رأسها الملك إلى اعتبارها مبنية على خلاف في التصور وتضارب وجهات النظر المتعلقة بالكيفية التي كان يمكن من خلالها دحر الاستعمار الإسباني، حيث دعم الطرف الأول خيار رفع السلاح وشن حرب ضروس على المستعمر آنئذ حتى تحقيق الوحدة الترابية والاستقلال المطلق للمغرب، في مقابل، سعي الطرف الثاني إلى إيقاف الحرب والبحث عن تحرير الأقاليم الجنوبية بواسطة الدبلوماسية، ما أدى إلى اتساع بون الخلافات السياسية بينهما.

إن اختلاف وجهات النظر أدى إلى بروز تيار يؤمن بالكفاح المسلح ورفض كل أشكال الدبلوماسية أمام المستعمر الإسباني، هذا الأخير ارتبط بشخص ولد سيدي ابراهيم البصيري، حيث كان مهووسا بتحرير الصحراء إلى جانب مصطفى الوالي، بدأ البصيري نشاطه الدعائي في جامع مدينة السمارة، وأخذ يتحول فيما بعد إلى الاتصالات السرية المباشرة بأقربائه وأصدقائه المخلصين، والذين سيشكلون فيما بعد الحزب الذي يعرف باسم حركة تحرير الصحراء الذي أطلق عليه الإسبان اسم المنظمة الإسلامية أو ما بات يعرف "بالحزب الإسلامي"¹، والذي سطر برنامجه السياسي على ثلاثة أهداف

¹ - علي الشامي، مرجع سابق، ص 136.

تمثلت في تحرير الصحراء من الوجود الإسباني، ثم الانضمام إلى المملكة المغربية مع الاحتفاظ بحقوق السكان كاملة، إضافة إلى اعتماد الحرب المسلحة¹.

غير أن فشل محاولة الحزب الإسلامي قبل ولادتها، خاصة بعد أحداث الزملة- الاضطرابات التي وقعت في 1 يونيو 1970، والتي بلغت ذروتها مجزرة الفيلق الإسباني ضد المدنيين في الزملة بنواحي مدينة العيون- بدأت تختمر فكرة الحل المسلح من جديد في شكل ثلاثة تنظيمات، وتعد النواة الأساسية التي أنشأت هي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "البوليساريو" في 10 ماي 1973، هذه التنظيمات الثلاثة تكونت من جماعة المناضلين المناهضين للاستعمار، والتي كانت من قبل تنشط في تنظيم أولي عرف باسم حركة تحرير الصحراء (الحزب الإسلامي)، والتي التفت حولها نواة من الطلبة الصحراويين العائدين من المغرب وعلى رأسهم مصطفى الوالي، ثم جماعة من قدماء المحاربين في النضال ضد الاستعمار والتي تمركزت في الزويرات بموريتانيا، إضافة إلى جماعة من الشباب ذوي الثقافة العالية نسبيا من مختلف مناطق الصحراء، والبعض منهم تابع دراسته بالخارج². هذه التنظيمات الثلاثة أسست الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أي ما يعرف "بالبوليساريو" في مؤتمرها الأول وكونوا الهيئات المسيرة، حيث انتخبوا لجنة تنفيذية من سبعة أعضاء، ومكتب سياسي من 21 عضوا وأصدروا قانونا داخليا، كما أصدرت توصيات حول إيجاد تنظيمات جماهيرية للنساء والعمال والشباب وتوصية حول الطفل³.

لم تكن نوايا هذا التنظيم انفصالية لحظة نشأته والدليل على ذلك المذكرة التي وجهها أحد مؤسسي الجبهة الوالي مصطفى السيد سنة 1973 إلى بعض الأحزاب السياسية المغربية والذي أورد فيها: "...يمكن القول إن المنطقة كانت مغربية كسائر الأقاليم المغربية، كما تشكل الصحراء حسبه على مَرِّ التاريخ ارتباطها العضوي بالمغرب وأنها

¹ - نفس المرجع، ص 138.

² - مسعود شعنان، نزاع الصحراء والشرعية الدولية " حقوق الإنسان وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، سنة الجامعية 2007-2008 ص 112 113.

³ - عبد الحكيم بديع، البوليساريو من التأسيس إلى التفكك، الطبعة الأولى 1995، ص 33.

عمليا جزء منه...¹، ففي بداية التأسيس لم يكن هذا الطرح رئيسيا، لكن أمام انسداد الأفق، خاصة بعدما رفضت قيادات الحركة الوطنية (علال افاسي، عبد الرحيم بوعبيد) دعم الوالي والتحرك السياسي معه. وبعد وفاة هذا الأخير في يونيو 1976، استدخل الجزائري على الخط وستبرز المعالم الانفصالية للتنظيم خاصة بعدما أشرفت على تنصيب عبد العزيز المراكشي أميناً عاماً "للجبهة" سنة 1976.

ينطوي وجود الجزائر إلى جانب الجبهة على عوامل تعود إلى زمن بعيد منذ استقلال الجزائر، وذلك حينما حاول المغرب تصفية مشكل حدوده الشرقية مع هذه الأخيرة، كما ساهم انخراط الجزائر في حركة عدم الانحياز وتصفية الاستعمار بالعالم الثالث، في تنمية الاعتقاد بأن تصفية الحدود لم تكن سوى ذريعة يستخدمها المغرب لأغراض عدوانية بتشجيع من الدول "الإمبريالية"، الأمر الذي سرعان ما تحول إلى حرب صادمة أطلق عليها حرب الرمال سنة 1963، فمنذ ذلك الحين والجزائر تلعب دور المساعد الفعلي لتقوية "البوليساريو" عن طريق دعمها بالسلاح مستفيدة من السياسة التي كان ينفجها قادتها لحظتها المتسمة بمنطق شيزوفريني اتجاه المغرب²، وقد ترتب عن كل هذه العوامل نتائج أساءت إلى العلاقات المغربية الجزائرية لأننا لا نتصور المشكل في الصورة التي اتخذها دون وجود الجزائر، الأمر الذي ما فتئت تعبر عنه في ظل المسارات التي قطعها الملف سواء في منظمة الوحدة الإفريقية أو الأمم المتحدة.

ثالثا: في مسار القضية.. من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الأمم المتحدة

لعبت منظمة الوحدة الإفريقية في بداية الأمر دورا محوريا في تصفية الاستعمار القائم بالأقاليم الصحراوية المغربية، إذ بناء على طلب الحكومة الجزائرية في مؤتمر القمة العربية عام 1964 تم نقل قضية الصحراء من جدول أعمال جامعة الدول العربية إلى منظمة الوحدة الإفريقية، والتي اتخذت على عاتقها معالجة هذه المشكلة ودعم دول المغرب في مواجهة إسبانيا³، ليصبح بعد ذلك دور المنظمة محوريا في البحث عن حل

¹ - علي الشامي، مرجع سابق، ص 144.

² - Abdallah Laroui ; L'algérie et le sahara marocaine. Serer 1976 p 85.

³ - علي الشامي، مرجع سابق، ص 350.

لتسوية النزاع لاسيما بعد حدثين رئيسيين؛ هما توقيع اتفاقية مدريد والإعلان عن نهاية الإدارة المؤقتة من طرف إسبانيا من خلال الانسحاب النهائي.

إذا أمكن تحديد المنعطف الذي سارت على إثره المنظمة باعتبار قضية الصحراء ترتبط بنزاع إقليمي بين دولتين، ينبغي أن نحيل على أول نص اتخذته المنظمة والذي صادق عليه مجلس وزراء المنظمة في الدورة السادسة والعشرين في أديس أبابا شهر فبراير من سنة 1976، لتنطلق بعد ذلك سلسلة من المؤتمرات لمحاولة فض النزاع بشكل سلمي، حيث اتخذ مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورته الثالثة عشر العادية يوليو 1976 قرارا ورد فيه إشارة عامة إلى ميثاق الأمم المتحدة، وجاء فيه أيضا أن المؤتمر يدعو جميع الأطراف المهتمة والمعنية بما فيها سكان الصحراء من أجل حل سلمي للنزاع لمصلحة السلم والعدالة وحسن الجوار في المنطقة، في احترام تام لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وميثاق الأمم المتحدة¹، كما انتهى مؤتمر قمة ليبروفيل يوليو 1977 إلى إصدار توصية في محضر توفيقى جماعي يؤكد نفس المعطيات².

وبغض النظر عن إلزامية قرارات المنظمة والعوامل المؤثرة في سير عملها، فإنها استمرت بشكل ديناميكي في التفاعل مع ملف الصحراء، إذ انعقد بالخرطوم من 18 إلى 22 يوليو 1978 مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، تمخض عنه إحداث لجنة خاصة تتألف على الأقل من خمسة رؤساء دول وحكومات، تشتغل في إطار المنظمة بهدف جمع المعطيات المتعلقة بالنزاع، وترفع تقريرها للأمين العام للمنظمة بغية تسويته³، وبناء على القرار المتعلق بإحداث اللجنة، لم يكن أمام الجزائر وبعض الدول إلا محاولة توجيه عمل اللجنة لصالحهما الأمر الذي تأكد بعد الاعتراف من قبل الجزائر والإقرار بأن "البوليساريو" تعد الممثل الوحيد لسكان الصحراء.

¹ عبد السلام سفيري، الملف الدبلوماسي لنزاع الصحراء في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية 1981، ص 146.
² فخر الدين القاسمي، قضية الصحراء في العلاقات المغربية بين سنتي (1973-1984)، الجوار المتمدن العدد 5598، 2017، الصيغة الإلكترونية <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=567259> شوهد يوم 5 دجنبر 2021 على الساعة 12:30.

³ Mohamed Lamouri ; L'affaire du sahara de l'organisation de l'unité africaine à l'organisation des nation unies. Karthla 2011. P 69.

فأمام التطورات الحاصلة، تقدمت اللجنة التي انبثقت عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بمقترح الاستفتاء لتقرير مسار سكان الأقاليم الجنوبية للمغرب، من خلال الحفاظ على الوضع الراهن؛ أي إدارة الأقاليم الجنوبية وفق التنظيم الإداري المغربي دون الانفصال عنه أو الاستقلال عن المغرب بشكل كلي، وقد تم رفع هذا المقترح إلى مؤتمر القمة الإفريقية المنعقدة في ليبيريا سنة 1979 التي صادقت عليه بأغلبية 33 صوت، استتبع هذه المصادقة معارضة المغرب لهذا المقترح والقرار، خاصة بعدما وقع اتفاق غشت 1979 بين الجزائر وموريتانيا و"البوليساريو"، انسحبت على إثره موريتانيا من إقليم وادي الذهب، وقام المغرب باسترجاعه وتوثيق بيعة سكانه للملك يوم 15 غشت 1979¹. أعطى هذا المقترح المزيد من الأمل "للبوليساريو" بغية تحقيق هدفها الأسمى والمتمثل في قيام "الجمهورية الصحراوية" بدعم من الجزائر وليبيا وبعض الدول الإفريقية، استمرت هذه الفترة في البحث عن إمكانية لحل النزاع، بيد أن تعنت الجزائر واستمرارها في دعم "البوليساريو" وعرقلة المفاوضات آلت إلى نفق مسدود، إذ لم يكن أمام هذه العوامل، إلا التمهيد نحو الاعتراف ب"البوليساريو" داخل منظمة الوحدة الإفريقية، وهو الأمر الذي اتخذ خلال الدورة الثامنة والثلاثين لوزراء خارجية الدول الإفريقية المنعقد بأديس أبابا 22 فبراير 1982²، حيث قرر الأمين العام الإداري للمنظمة قبول انضمام ما يسمى ب"البوليساريو" إلى حظيرة المنظمة. وعلى إثر هذا القرار وأمام تعنت المنظمة، قرر المغرب الانسحاب من المنظمة في مؤتمر القمة العشرين الذي انعقد بأديس أبابا في 12 نونبر 1984.

وفي سنة 1985 سيحال ملف الصحراء على الأمم المتحدة ليس كقضية تصفية الاستعمار وإنما كخلاف إقليمي تتنازع فيه أطراف عربية إفريقية، وكقضية لاستكمال الوحدة الترابية بالنسبة للمغرب، إذ انطلقت المنظمة الأممية في معالجتها للملف من مخطط السلام الذي سبق لمنظمة الوحدة الإفريقية أن وضعت وشرعت في تنفيذه قبل أن يتوقف مع انسحاب المغرب من المنظمة، حيث ألح الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك

¹ - أنظر مقال خالد الغالي، المغرب وميلاد موريتانيا، المنشور بمجلة زمان العدد 7 ماي 2014.

² - عبد الحق الذهبي، قضية الصحراء ومخطط التسوية الأممي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر ط 2003، ص 186.

خافيير بيريز ديكيويلار طيلة ولايته (1985-1991) على محاولة إنجاح وساطة الأمم المتحدة للبحث عن حل يرضي أطراف النزاع بدءا بوقف إطلاق النار ثم تنظيم الاستفتاء، مع إنشاء بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم الاستفتاء في الصحراء والمعروفة بـ "المينورسو"¹.

وخلال ثماني سنوات من العمل قدمت بعثة المينورسو جملة من الاقتراحات من ضمنها أن من يحق لهم التصويت في الاستفتاء -إن جرى بالفعل- هم لائحة الصحراويين الذين تم إحصاؤهم من طرف الإدارة الإسبانية عام 1974، غير أن بروز العديد من الإشكالات سيفضي سنة 1999 بإعلان المينورسو عن توقف خطة الاستفتاء الأممية بالصحراء بسبب الخلافات الحادة فيه بين الطرفين على من يحق له التصويت، وعلى ذلك الأساس تم إلغاء الموعد الذي كان مقررا الاستفتاء بالصحراء وهو 6 دجنبر 1998².

سينحو مسار التسوية مع تولي كوفي عنان الأمانة العامة للأمم المتحدة بالقضية إلى مسار آخر، خاصة بعد تعيينه لجيمس بيكر كممثل للبحث عن حل لفض النزاع بطريقة سلمية، تقدم جيمس بيكر سنة 2000 بمقترح الحل الثالث³، ويأتي محتوى هذا المقترح، أو ما يعرف باتفاق الإطار، بتقديم رؤية حول قضية الصحراء تتمثل في منح سكان الصحراء حكما ذاتيا لفترة انتقالية مدتها 5 سنوات تحت السيادة المغربية متبوعة باستفتاء من أجل تقرير المصير، فقد وافق المغرب على هذا المقترح ورفضته كل من الجزائر و"البوليساريو"⁴، لتسلك بعد ذلك الجزائر مسار آخر فتقدمت باقتراح إلى المبعوث الأممي إثر زيارة الرئيس الجزائري بوتفليقة لهيوستن بتكساس في 2 نونبر 2001 يقضي بتقسيم

¹- Abdelmajid Belghazal ; Le conflit du sahara occidental au maroc : a l'organisation de l'unité africaine et aux nation unies. Revue arrabi N6 2018 p 35.

²- عمري زين الشرف، مسار مسلسل المفاوضات في قضية الصحراء مقترح الحكم الذاتي الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2011، رسالة لنيل الماستر في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال السنة الجامعية 2010-2011، ص 28 27.

³- وقد وصف هذا الحل بالثالث لأنه جاء ليضاعف إلى خيارين سابقين هما الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب، والفرق بين هذا الحل وبين الانضمام إلى المغرب هو ان الحل الثالث يمنح الإقليم استقلالية ذاتية موسعها دون دمجها الكلي في المغرب، انظر عمري زين الشرف، مرجع سابق ص 29 28.

⁴- Abdelmajid Belghazal ; op cit p 36.

الصحراء، الأمر الذي قبلته "البوليساريو" ورفضه المغرب بعد زيارة جيمس للرباط 27
نونبر 2001¹.

إن تعثر مسار المفاوضات خاصة بعدما تم رفض مقترح خطة السلام لتقرير المصير من قبل جيمس بيكر في شهر يناير 2003، جعل المبعوث الأممي بعد انسداد الأفق يلجأ إلى تقديم استقالته لكوفي عنان شهر ماي 2004، وبمقتضى هذا المسار تكون الخيارات التي تقدم بها جيمس بيكر بدون أي مآل، ليخلفه ألفارو دوستو، إذ طيلة المدة التي تولاهما عجز هذا الأخير بدوره عن احتواء الأزمة، لتستمر ردود الأفعال بصفة متعارضة في ظل غياب لأي مقترح إلى غاية تقديم المغرب مبادرة الحكم الذاتي وهو الأمر الذي ما فتئ المغرب يلتزم من أجله بغية إيجاد حل سياسي نهائي، التي بدورها تم رفضها من طرف الجزائر و"البوليساريو".

خاتمة

نشدد في الأخير على أن ملف الصحراء الذي أتى عليه حين من الدهر ولم يجد مخرجا يخلصه من الأزمة العميقة التي تأتيه في صورة اعتراض مطلق للجزائر و"البوليساريو" على حل سلمي خارج إطار قيام دويلة لا شرعية لها، لتكون بهذه المقترحات غير المنطقية والتي تحدث شرخا في العلاقة الثنائية بين المغرب والجزائر قد زادت من حدة محاولة إعادة إنتاج أزمة مشابهة لأزمة 1963، وهو الأمر الذي ما فتئت الجزائر تعبر عنه خاصة في الآونة الأخيرة، وإذا كان مما يجوز قوله على سبيل الختم وهو، أنه، وإن كانت المسارات التي قطعها الملف والجذور التاريخية لكنه قابلة لإعادة القراءة والتمحيص بشكل منطقي وحياد تام، لنكشف أن النزاع مفتعل وأن حجج الجزائر و"البوليساريو" واهية، إذ شرعية المغرب على الصحراء كجزء لا يتجزء من ترابه الوطني ثابتة على مر التاريخ.

¹ - Ahmed el harti ; sahara la solution démocratique et nationale. Nawafid 2006 p 101.

لائحة المرجع

باللغة العربية

* الكتب

- آيت يدر محمد بن سعيد، هكذا تكلم محمد بن سعيد... الجزء الأول، منشورات مركز محمد بن سعيد آيت يدر للأبحاث والدراسات، الطبعة الأولى 2018.
- بديع عبد الحكيم، البوليساريو من التأسيس إلى التفكك، الطبعة الأولى 1995.
- الذهبي عبد الحق، قضية الصحراء ومخطط التسوية الأممي، دار أبي رقرق للطباعة والنشر ط1 2003.
- الشامي علي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، الطبعة الأولى بيروت لبنان 1980.

* المقالات

- الغالي خالد، المغرب وميلاد موريتانيا، مجلة زمان العدد 7 ماي 2014.
- القاسمي فخر الدين، قضية الصحراء قبي العلاقات المغربية بين سنتي (1973-1984)، الحوار المتمدن العدد 5598، 2017.

* الأطروحات والرسائل الجامعية

- زين الشرف عمري، مسار مسلسل المفاوضات في قضية الصحراء مقترح الحكم الذاتي الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى 2011، رسالة لنيل الماستر في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال السنة الجامعية 2010-2011.
- شعنان مسعود، نزاع الصحراء والشرعية الدولية " حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، سنة الجامعية 2007-2008.
- سفييري عبد السلام، الملف الدبلوماسي لنزاع الصحراء في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية 1981.

- مصطفى عبد النبي، إستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2013-2014.

باللغة الأجنبية

- El harti Ahmed, sahara la solution démocratique et nationale. Nawafid 2006.

- Laroui Abdallah, L'algérie et le sahara marocaine. Serer 1976.

-Lamouri Mohamed, L'affaire du sahara de l'organisation de l'unité africaine à l'organisation des nation unies. Karthla 2011.

- Belghazal Abdelmajid, Le conflit du sahara occidental au maroc : a l'organisation de l'unite africaine et aux nation unies. Revue arrabi N6.